حديث: "كَانَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبًا فَتَمَرَاتٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرًا حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ" دراسة حديثية

إعداد

أغْرون بن مِلَازم كُرَاسْنِيجي

د خالد بن عبدالله العيد

الاستاذ المشارك بقسم الدراسات الاسلامية / كلية التربية/ جامعة الملك سعود

Doi: 10.33850/jasis.2019.44491

الاستلام : ٢٢/ ٤ /٢٠١٩ القبول : ٢ / ٦ /٢٠١٩

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد: فإن الصيام ركن من أركان الإسلام، وشعيرة من شعائر الدين،له أحكام، وسنن، وآداب ينبغي للمسلم معرفتها والعناية بها، إذْ ذلك يتعلق بأداء هذه العبادة العظيمة على وجهها الصحيح،ومن ضمن هذه السنن والآداب، آداب الإفطار، وما جاء من ذلك في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهديه؛ وهو ما ذُكر في هذا الحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ**[(١)] **قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبًا فَتَمَرَاتٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرًا حَسَا حَسَوَاتٍ**[(٢)] **مِنْ مَاءٍ**»[(٣)]. هكذا جاء ذكر هذه الأشياء الثلاثة عند الإفطار في هذا الحديثبهذا الترتيب.

مشكلة البحث:

استَدل بهذا الحديث جمعٌ من أهل العلم على أن من السنة للصائم أن يفطر على رطب وأفضليته على التمر، بحيث يستحب أن يكون الإفطار على رطب، فإن لم يجد

(١) جاء في "مقاييس اللغة" لابن فارس (٢/ ٤٠٤) في مادة "رَطَبَ": (الراء والطاء والباء أصل واحد يدل على خلاف اليُبْس).

(٢) الحسوات: جمع حُسْوة، و(الحُسوة بالضم: الجرعة من الشراب بقدر ما يحسى مرة واحدة). انظر: "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير (١/ ٣٨٧).

(٣) سيأتي تخريجه موسعاً في المبحث الأول.

الرطب فعلى التمر، فإن لم يجد التمر فعلى الماء[٤]؛ لهذا الحديث. وحيث أن الأمر كذلك، احتيج إلى معرفة مدى ثبوت لفظة "الرطب" في هذا الحديث وتفضيله على التمر من عدمه، من حيث الصناعة الحديثية، وهو ما سنبينه في هذا البحث بحول الله تعالى وقوته.

حدود البحث:

ستكون حدود البحث: حديث «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبًا فَتَمَرَاتٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرًا حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» وتخريجه تخريجاً موسعاً، ودراسته دراسة حديثية مع بيان الحكم عليه، وذكر متابعاته وشواهده.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١- بيان من أخرج الحديث.
٢- جمع المتابعات والشواهد له.
٣- بيان درجة هذا الحديث صحة وضعفاً.
٤- التحقيق في مدى ثبوت لفظة "الرطب" عند الإفطار من عدمه.
٥- بناء على النقطة السابقة: هل يقال بسنية وأفضلية الرطب على التمر أو لا.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من تناول الحديث بدراسة حديثية شاملة في بحث مستقل، سوى ما خرَّجه الشيخ الألباني –رحمه الله- في "إرواء الغليل" (٤/٤٥)، حيث ذكر تخريجه والمتابعات، والطرق، وهو تناول جيد، إلا أنه لم يستوعب جميع طرق الحديث عن أنس، كما أنه لم يتوسع في دراسة الإسناد، وقد حكم على الحديث بـ"الحسن" على ظاهر الإسناد، ولم ير أن التفرد والغرابة، علة في هذا الخبر، خاصة في ذكر "الرطب".

وقد اطلعت –بعد التفرغ من هذا البحث- على مناقشة بين أعضاء "ملتقى أهل الحديث" حول هذا الحديث، وقد نوقشت فيه كثير من المسائل المتعلقة بهذه من حيث الصحة والضعف والنكارة والغرابة ونحو ذلك[٥].

---

(٤) وهو قول لجماعة من الحنابلة. جاء في "الإنصاف" للمرداوي (٣/ ٣٣١): (...وقال في المغني، والشرح، والفروع، والفائق: يسن أن يفطر على الرطب، فإن لم يجد فعلى التمر، فإن لم يجد فعلى الماء، وقال في الوجيز: ويفطر على رطب أو تمر أو ماء، وقال في الحاويين: يفطر على تمر أو رطب أو ماء...). وينظر "المغني" لابن قدامة (٣/ ١٧٥).

(٥) ينظر الرابط في ملتقى أهل الحديث:
https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=256343&page=2

منهج البحث وإجراءاته:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

أما الإجراءات العملية، فكما يلي:

١- تخريج الحديث تخريجاً موسعاً.

٢- ترتيب مصادر التخريج حسب الأقدمية.

٣- أذكر عند دراسة الإسناد: اسم الراوي ونسبه وكنيته وما يتميز به من غيره.

٤- أضع مصادر الترجمة عند اسم الراوي في الحاشية، ولا أعيدها مرة أخرى عند ذكر أقوال أصحابها فيه.

٥- عزوت الأقوال إلى قائليها وإثبات ذلك في الحاشية.

٦- أكتفي في الحاشية بذكر عنوان الكتاب، واسم المؤلف المشتهر به، والجزء/ والصفحة. وإذا تكرر الكتاب، فأكتفي بذكره دون اسم المؤلف.

٧- حكمت على الحديث بما ظهر لي من خلال دراسة الإسناد، وجمع الطرق، وبما وقفت عليه من المتابعات والشواهد.

٨- قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

٩- وضعت فهرساً، اشتمل على ثبت المراجع.

المبحث الأول: تخريج الحديث

أخرجه **أحمد** في "مسنده"، رقم (١٢٦٧٦)، -ومن طريقه أبو داود في "سننه"، كتاب الصوم، باب ما يفطر عليه، رقم (٢٣٥٦)، والدارقطني في "سننه"، رقم (٢٢٧٧)، ورقم (٢٢٧٨)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (ص: ٧٢)، رقم (٥٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٩٧)، رقم (١٥٧٦)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٩/ ٢٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤٠٢)، رقم (٨١٣١)، وفي "السنن الصغير" (٢/ ١١١)، رقم (١٣٨٨)، وفي "شعب الإيمان" (٥/ ٤٠٥)، رقم (٣٦١٧)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٤/ ٤١١)، رقم (١٥٨٥) -.

والترمذي في "جامعه"، أبواب الصوم، باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار، رقم (٦٩٦)، -ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٦/ ٢٦٦)، رقم (١٧٤٢)- عن **محمد بن رافع**.

وأخرجه البزار في "مسنده" (١٣/ ٢٩٤)، رقم (٦٨٧٥)، والدارقطني في "سننه"، رقم (٢٢٧٧)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (٤/ ٤١٢)، رقم (١٥٨٦) من طريق **مهنى بن يحيى** أبو عبد الله الشامي.

وأخرجه الطوسي في "مستخرجه" - مختصر الأحكام (٣/ ٣١٧)، رقم (٦٣٩)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٤/ ٤١١)، رقم (١٥٨٤) من طريق أبي يعقوب **إسحاق بن الضيف** بن إبراهيم الباهلي.

أربعتهم (**أحمد بن حنبل، ومحمد بن رافع، ومهنى بن يحيى، وإسحاق بن الضيف**) عن عبد الرزاق، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت البناني، أنه سمع أنس بن مالك يقول: **«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ، فَعَلَى تَمَرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ».**

وعند البزار، والدارقطني، والضياء من حديث مهنى بن يحيى: **«أَفْطَرَ عَلَى تَمَرَاتٍ أَوْ رُطَبَاتٍ...».**

وعند الطوسي، والضياء من حديث إسحاق بن الضيف: **«يُفْطِر عَلَى لَبَنٍفَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَتَمْرٍ...».** وهذا اللفظ بذكر اللبن خطأ، تفرد به إسحاق بن الضيف، وهو وإن كان صدوقاً، لكنه يخطئ[٦]، وقد خالف فيه من هو أوثق منه.

توبع عبدالرزاق في هذا الحديث:

قد تابعه فيه ثلاثةٌ؛ سعيد بن سليمان النشيطي[٧]، وعمار بن هارون[٨]، وسعيد بن هبيرة[٩]، ثلاثتهم رووه عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس به، وقد خالفوه في المتن، فلم يذكروا فيه "الرطب"؛

فأخرج ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/ ٣٨٦)، فقال: حدثنا جعفر بن محمد بن الليث الزبادي، حدثنا **سعيد بن سليمان النَشِيطي**، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُم فَلْيُفْطِرْ عَلَى التَّمْرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَمَاءٍ».**

وأخرجه ابن عدي أيضاً في "الكامل" (٢/ ٣٨٧)، و(٦/ ١٤٣)، فقال: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا **عمار بن هارون**، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت، عن أنس، قال: **«كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُفْطِرُ عَلَى التَّمْرِ وَيُحِبُّ أَنْ يُفْطِرَ عَلَيْهِ».**

قال ابن عدي في الموضع الأول: (وهذا الحديث يعرف بعبد الرزاق عن جعفر ومن إفرادات جعفر، عن ثابت، عن أنس؛ لا أعلم يرويه عن جعفر غير ثلاثة أنفس اثنين قد ذكرتهما والثالث عبد الرزاق عن جعفر، والحديث به مشهور عن جعفر وقد رواه سعيد

---

(٦) قال فيه أبو زرعة: (صدوق). وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: (ربما أخطأ). انظر: "تهذيب التهذيب" لابن حجر (١/ ٢٣٨).

(٧) هو: سعيد بن سليمان بن خالد، البصرى، المعروف بالنشيطى: ضعيف. "التقريب" (٢٣٣٠).

(٨) هو: عمار بن هارون المُستَمْلِي، أبو ياسر البصري: ضعيف. "التقريب" (٤٨٣٥).

(٩) هو: سعيد بن هبيرة المروزي. يروي عن حماد بن سلمة وغيره، وكتب الكثير. قال ابن حبان: (يروى الموضوعات عن الثقات، كأنه كان يضعها أو توضع له فيجيب فيها). انظر: "ميزان الاعتدال" (٢/ ١٦٢). ولم أقف على روايته عن جعفر بن سليمان.

بن سليمان، وعمار بن هارون وزاد في حديث عبد الرزاق كان النبي صلى الله عليه وسلم **يفطر على الرطب** فإن لم يكن رطب فتمر).
وقال في الموضع الثاني: (وهذا معروف بعبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، وقد رواه عمار بن هارون، وسعيد بن سليمان النشيطي جميعا عن جعفر أيضاً).
وقال أيضاً (٦/ ١٤٤): (ولعمار غير ما ذكرت أحاديث، وعامة ما يرويه غير محفوظة).
أما رواية **سعيد بن هبيرة**، فذكرها أبو حاتم في "العلل"، ولم أقف عليها مسنداً.
تبين مما تقدم، أن عبدالرزاق تفرد في هذا الحديث بذكر **"الرطب"**، كما يظهر ذلك في التخريج، وكما أشار إليه ابن عدي، وقد خالفه في ذلك ثلاثة؛ سعيد بن سليمان النشيطي، وسعيد بن هبيرة، وهارون بن عمار، كما تقدم.
وتوبع جعفر بن سليمان، تابعه **عبدالواحد بن ثابت**:
أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٦/ ٥٩)، رقم (٣٣٠٥)، -ومن طريقه الضياء في "الأحاديث المختارة" (٥/ ١٣١)، رقم (١٧٥٥)-، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٥٠) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا أبو ثابت عبد الواحد بن ثابت، حدثنا ثابت، عن أنس، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم «**يُحِبُّ أَنْ يُفْطِرَ عَلَى ثَلَاثِ تَمَرَاتٍ أَوْ شَيْءٍ لَمْ تُصِبْهُ النَّارُ**». ولم يذكر فيه "الرطب" أيضاً.

المبحث الثاني: دراسة الإسناد

١- عبدالرزاق بن همام بن نافع الحِمْيَرِي[١٠]، مولاهم، أبو بكر الصَنْعَاني، من التاسعة، مات سنة (٢١١هـ). روى عن: جعفر بن سليمان، وابن جريج، ومعمر، وغيرهم. وعنه: أحمد، وإسحاق، والرمادي، وغيرهم.

عن عبد الوهاب بن همام أخي عبد الرزاق، قال: كنت عند معمر وكان خاليا، فقال: (يختلف إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة: رباح بن زيد، ومحمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق بن همام، ...، وأما ابن همام فإن عاش فخليق أن تضرب إليه أكباد الإبل).
وقال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: (رأيت أحدا أحسن حديثا من عبد الرزاق؟ قال: لا).

---

(١٠) انظر في ترجمته: "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ١٣٠)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ١٠٧)، "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٦/ ٣٨)، " الثقات" للعجلي (ص: ٣٠٢)، "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (٦/ ٥٤٥)، "الثقات" لابن حبان (٨/ ٤١٢)، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي (١٨/ ٥٧)، "ميزان الاعتدال" للذهبي (٢/ ٦٠٩)، "إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٨/ ٢٦٨) "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٦/ ٣١١)، "التقريب" لابن حجر (٤٠٦٩).

وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني: (قال لي هشام بن يوسف: وكان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا).
وقال يعقوب -تعقيبا على كلام ابن المديني هذا-: (وكلاهما ثقة).
وقال أبو داود: (ثقة).
وقال العجلي: (يماني، ثقة).
وقال أبو زرعة الدمشقي: (عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه).
وقال الدارقطني: (ثقة، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث).
ووثقه أحمد بن صالح، والبزار، كما ذكره ابن خلفون.

قال ابن خلفون في كتاب "الثقات" -كما في "الإكمال"-: (تُكلم في مذهبه، ونسب إلى التشيع، وهو عندنا ثقة مشهور حجة، وثقه أحمد بن صالح، والبزار وغيرهما، وهو أحفظ أصحاب معمر وأثبتهم من أهل صنعاء، وذكر أبو عبد الله الذهلي أصحاب معمر من أهل صنعاء، فقال: كان محمد بن ثور له صلاح وفضل ولم يكن يحفظ، وكان هشام ابن يوسف صحيح الكتاب عن معمر ولم يكن يحفظ، وكان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث وكان يحفظ).

وقال ابن حبان: (وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه).
وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به).
وقال العباس بن عبد العظيم: (عبد الرزاق كذاب، والواقدي أصدق منه).
هذا ما ورد عن الأئمة في تعديله وجرحه، كما أنه قد رمي بالتشيع، وقيل إنه أخذ هذا المذهب من شيخه جعفر بن سليمان الضبعي[١١].

عن ابن معين، قال: (سمعت من عبد الرزاق يوماً كلاماً استدللتُ به على ما قيل عنه من المذهب. فقلت: إن أستاذيك أصحاب سنةٍ: معمر، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وسفيان، فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان، فرأيته فاضلاً حسنَ الهدى، فأخذت هذا عنه)!

وقال العقيلي: حدثنا محمد بن أيوب قال: (سألت محمد بن أبي بكر المقدمي عن حديث لجعفر بن سليمان فقلت: روى عنه عبد الرزاق؟ فقال: فقدت عبد الرزاق، ما أفسد جعفر غيره)[١٢].

وقال أبو داود: (كان عبد الرزاق يعرض بمعاوية، أخذ التشيع من جعفر).

ومن المهم أن يُعلم أن التشيع عند المتقدمين يطلق على تفضيل علي على عثمان، مع تقديم الشيخين أبي بكر وعمر على عليٍ رضي الله عنهم، وليس مقصودهم ما هو عليه

---

(١١) ستأتي ترجمته.
(١٢) "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٠٨)، وينظر مصادر "ترجمة جعفر بن سليمان" الآتية.

الشيعة الغلاة المتأخرون من الرفض ونحو ما هو معروف عنهم في مذهبهم[١٣]، ومما يؤكد ذلك ما أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٥٤٠)، فقال: حدثنا الشرقي، حدثنا أبو الأزهر سمعت عبد الرزاق يقول أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه ولو لم يفضلهما لم أفضلهما كفى بي إزراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله)، وإسناده صحيح. ونقل الذهبي في "الميزان"، عن سلمة بن شبيب، قال: سمعت عبد الرزاق يقول: (والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر). وعن محمد بن أبي السري، قال: قلت لعبد الرزاق: ما رأيك في التفضيل؟ فلم يخبرني، ثم قال:(كان سفيان يقول: أبو بكر وعمر ويسكت، وكان مالك يقول: أبو بكر وعمر ويسكت). فتبين مما تقدم أنه لم يكن من الشيعة الغلاة، والله أعلم.

فالخلاصة أن عبدالرزاق أحد أئمة الحديث المشهورين، له تصانيف، وهو ثقة في الجملة، وهذا ما ذهب إليه جمهور النقاد، وإنما تكلم من تكلم فيه؛ لأجل مذهبه في التشيع كما سبق بيانه، وهذا لا يؤثر في باب الرواية فيما يتعلق بغير مذهبه.

أما قول أبي حاتم الرازي فيه: (يكتب حديثه ولا يحتج به) فهو معروف –رحمه الله- بشدة شرطه في التوثيق، وأما قول العباس بن عبدالعظيم: (عبد الرزاق كذاب، والواقدي أصدق منه)، فيجاب عنه بما قاله الذهبي في "الميزان": (قلت: هذا ما وافق العباس عليه مسلمٌ، بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى).

وقال ابن عدي: (ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأسا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا **وأما في باب الصدق** فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير).

---

(١٣) قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٩٤): (فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله -صلى الله عليهآله وسلم-، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة).

وقال ابن حجر: (احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين فأما بعدها، فكان قد تغير وفيها سمع منه أحمد بن شبويه فيما حكى الأثرم عن أحمد، وإسحاق الدبري وطائفة...)[١٤].
وقال في "التقريب": (ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير).
فهو ثقة في الجملة، أما عند التفصيل، فقد تُكلم -فيغير التشيع-، في كونه تغير في آخر عمره، وذلك سنة (٢٠٠هـ)، فحديثه على قسمين:
الأول: ما حدث به قبل أن يتغير، فحديثه صحيح، ويتباين هذا القسم في كون ما حدّث به من كتابه فهو أصح مما حدث به من حفظه، لذا قال البخاري في "تاريخه": (ما حدث من كتابه فهو أصح). وقال يحيى بن معين: (ما كتبتُ عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله)[١٥].
الثاني: ما حدث به بعد أن تغير،وقد أصيب بالعمى، فهذا القسم ضعيف.قال أحمد: (أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع). وقال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانىء: (عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة وقد حدث عن الزهري[١٦] أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها)[١٧]. وقال أيضاً: (...كان يلقن فيتلقن). وقال النسائي كما في "الميزان": (فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة. روى عنه أحاديث مناكير).
هذا، وقد وتقدم أنه في حكمه العام ثقة من أئمة الحديث، وإنما ينظر في التقسيم السابق عند التعارض والاختلاف في حديثه، والله أعلم. روى له الجماعة.
٢- **جعفر بن سليمان الضُّبَعِي**[١٨]، أبو سليمان البصري. من الثامنة، مات سنة (١٧٨ هـ). روى عن: ثابت البناني، والأعرج، وابن جريج، وغيرهم. وعنه: عبدالرزاق، وابن المبارك، والثوري، وغيرهم.

---

(١٤) "فتح الباري" لابن حجر (١/ ٤١٩).
(١٥) ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٦٠٦).
(١٦) يقصد هنا: عن معمر، عن الزهري؛ لأن عبدالرزاق لم يرو عن الزهري، وإنما يروي حديث الزهري عن معمر، عنه، وقد تقدم قول الدارقطني بأنه قد يخطئ في حديث معمر، والله أعلم.
(١٧) كذا في "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٧٥٢)، وفي "موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله" (٢/ ٣٥٧): ((وهو ينظر جاداً بخلافيها) -كذا في المطبوع- «سؤالاته» (٢٢٨٥)).
(١٨) انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢/ ٤٨١)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١/ ١٨٨)، "الثقات" للعجلي (ص: ٩٧)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/ ٣٨٩)، "الثقات"

قال أحمد: (لا بأس به).
وقال يحيى بن معين: (ثقة).
وقال علي بن المديني: (هو ثقة عندنا).
وقال يزيد بن هارون: (كان جعفر من الخائفين، وكان يتشيع، وكان ثقة، حديثه حديث الخائفين).
وقال ابن سعد: (ثقة فيه ضعف، وكان يتشيع).
وقال البزار: (لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم).
وقال الجوزجاني: (روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب).
وقال العجلي: (ثقة، وكان يتشيع).

وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت، عن أنس كلها إفرادات لجعفر لا يرويها عن ثابت غيره ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق وجالس زهاد البصرة، فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم، وأرجو أنه لا بأس به. والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي فقد روى في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه).
وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: (وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غير إنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز).
قال يحيى بن معين: (كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه).
وقال في موضع آخر: (كان يحيى بن سعيد لا يروي عن جعفر بن سليمان وكان يستضعفه).

قال ابن أبي حاتم: سمعت أحمد بن سنان يقول: (رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط لحديث جعفر بن سليمان).
قال ابن سنان: (وأنا أستثقل حديثه).

وقال أحمد بن حميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (جعفر بن سليمان لا بأس به، فقيل له إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه. قال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه كان ينهى عن عبد الوارث، ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع وكان يحدث بأحاديث

لابن حبان (٦/ ١٤٠)، "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٠٨)، "الكاشف" (١/ ٢٩٤)، "إكمال تهذيب الكمال" (٣/ ٢٢٠)، "تهذيب التهذيب" (٢/ ٩٧)، "التقريب" (٩٤٢).

في علي وأهل البصرة يغلون في علي. فقلت عامة حديثه رقاق؟ قال: نعم، كان قد جمعها وقد روى عنه عبد الرحمن وغيره إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئا، فلا أدري سمع منه أم لا).

وفي "الإكمال" لمغلطاي: (وفي «كتاب» أبي العرب قال أحمد بن محمد بن زياد: سمعت أبا داود، سمعت إسحاق بن إبراهيم يحدث أحمد بن حنبل، قال: ما أعلم أني جلست مجلسا عند حماد بن زيد إلا نهى فيه عن: جعفر بن سليمان وعبد الوارث، قال أبو العرب: جعفر للتشيع، وعبد الوارث للقدر).

قال مغلطاي: (وهو خلاف ما ذكره المزي: كان حماد بن زيد لا ينهى عنه، والله أعلم).

قلت: وقد جاء مثله عن يزيد بن زُريع: قال في "التهذيب": (وقال أبو الأشعث أحمد بن المقدام: كنا في مجلس يزيد بن زريع، فقال: من أتى جعفر بن سليمان وعبد الوارث فلا يقربني. وكان عبد الوارث ينسب إلى الاعتزال وجعفر ينسب إلى الرفض).

وقال علي بن المديني كما في "الجرح والتعديل": (أكثر جعفر - يعني ابن سليمان - عن ثابت، وكتب مراسيل وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم).

وقال ابن المديني أيضاً كما في "تهذيب التهذيب": (أكثر عن ثابت وبقية أحاديثه مناكير).

وقال البخاري في "الضعفاء": (يخالف في بعض حديثه).

وقال السعدي: (روى مناكير، وهو متماسك، لا يكذب).

وقال الأزدي: (كان فيه تحامل على بعض السلف وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر).

وقال ابن عمار: (جعفر بن سليمان ضعيف).

وذكره أبو بشر الدولابي، والعقيلي في "جملة الضعفاء".

وقال الذهبي في "الميزان": (وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدتْ مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها)، ثم ذكر جملة منها، ومنها حديث: (كان يفطر على رطبات).

وقال في "الكاشف": (ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه، قيل كان أميا، وهو من زهاد الشيعة).

وقال ابن حجر: (صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع).

قلت: والخلاصة أنه لا بأس به، قد وثقه جمعٌ، منهم: ابن معين، وأحمد، وابن المديني، وغيرهم، وقد احتج به مسلم، وغالب من تكلم فيه إنما هو لأجل المذهب، كما قاله ابن عدي، وابن حبان، وغيرهما، وله مناكير يتقى منها، خاصة عن ثابت البناني، كما أشار إليه علي بن المديني وغيره، قال الذهبي: (صدوق صالح ثقة مشهور... وله ما ينكر، وكان لا يكتب)[١٩]، والله أعلم.

([١٩]) "المغني في الضعفاء" للذهبي (١/ ١٣٢).

وبناء على ما تقدم من كلام الحفاظ فيه، فيمكن تقسيم حديث جعفر بن سليمان على أربعة أقسام:

الأول: ما رواه في الزهد والرقائق، فهو من أصح حديثه، وقد اشتهر بذلك كما تقدم في كلام أحمد، والأزدي.

الثاني: ما رواه في مناقب أهل البيت، ومثالب غيرهم، فلا يحتج به، له في ذلك مناكير، وذلك لأجل مذهبه في التشيع، كما تقدم.

الثالث: ما رواه عن ثابت البناني خاصة، فله مناكير يتفرد بها، كما أشار إلى ذلك علي بن المديني، والأزدي، والذهبي.

الرابع:ما كان من حديثه سوى ما ذُكر، فهو حسن الحديث في الجملة، والله أعلم.

روى له البخاري في "الأدب"، والباقون.

٣- ثابت بن أَسْلم البُنَاني[٢٠]، أبو محمد البصري. من الرابعة، مات سنة (١٢٧ ه)، وقيل غير ذلك. روى عن أنس، وابن عمر، وابن الزبير، وخلق. وعنه: جعفر بن سليمان، الحمادان، وشعبة، وأمم.

أحد التابعين المشهورين، وكان رأساً في العلم والعمل، يقال لم يكن في وقته أعبد منه. وهو مشهور بروايته عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ومن المكثرين عنه، وكان أنس يحبه ويجله. كما أن له أصحاباً من الثقات الحفاظ؛ كشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، ومعمر بن راشد، فهؤلاء من المكثرين عن ثابت[٢١].

وهو ثقةٌ، ثبتٌ عابدٌ، روى له الجماعة.

٤- أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخَزْرجي[٢٢]، أبو حمزة. مات سنة (٩٢ه)، وقيل (٩٣ ه).روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، وغيرهم، وعنه: ثابت البناني، وحميد الطويل، وقتادة، وغيرهم. وهو صحابي مشهور، خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خدمه عشر سنين، نزيل البصرة. روى له الجماعة.

---

(٢٠) انظر: "تهذيب الكمال" (٤/ ٣٤٩)، "الكاشف" (١/ ٢٨١)، "تهذيب التهذيب" (٢/ ٢)، "التقريب" (٨١٠).

(٢١) انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٦٩٠/٢).

(٢٢) انظر: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٣/ ٣٥٣)، "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر (١/ ٢٧٥)، "تهذيب التهذيب" (١/ ٣٧٦)، "التقريب: (٥٦٥).

المبحث الثالث: الحكم على الحديث

هذا الحديث رجال إسناده ثقات سوى جعفر بن سليمان، فإنه صدوق، لا بأس به. فظاهر إسناده لا بأس به، لذا قال الدارقطني في "سننه": (هذا إسناد صحيح)، وصححه الحاكم.

لكنه حديث معلول بعدة علل، وبيان ذلك ما يلي:

أولاً: أن عبد الرزاق الصنعاني قد تفرد بهذا اللفظ. وقد أنكره أبو زرعة، وأبو حاتم، كونه تفرد به عبدالرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني به. جاء في "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٣/ ٦)، قال:

(وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر على التمر، فإن لم يجد فعلى الماء ... الحديث؟

فقالا: لا نعلم روى هذا الحديث غير عبد الرزاق، ولا ندري من أين جاء عبدالرزاق؟

قلت: وقد رواه سعيد بن سليمان النشيطي، وسعيد بن هبيرة.

فقال أبي: لا يسقى بالنَّشِيطي وسعيد بن هبيرة شربة من ماء مثلا.

قال أبو زرعة: لا أدري ما هذا الحديث! لم يرفعه إلا من حديث عبد الرزاق) اهـ.

فالإمامان حملا هذا التفرد على عبدالرزاق، وقد تابعه فيه ثلاثةٌ؛ سعيد بن سليمان النشيطي، وسعيد بن هبيرة، وعمار بن هارون، كما تقدم في التخريج، ولكن أبا حاتم لم يعتد برواية النشيطي، وابن هبيرة، ولم يعتبرهما شيئاً، وذلك لضعفهما. ومثله يقال في متابعة عمار بن هارون، وقد تقدم أن ثلاثتهم ضعفاء، وعبدالرزاق ثقة إمام، لا يقارن بهم، فيبقى تفرد عبدالرزاق به، وهو ثقة حافظ، لكنه تغير في آخر عمره، كما أنه كان إذا حدث من حفظه ربما أخطأ، بخلاف إذا روى من كتابه فحديثه صحيح، كما ذكره الإمام أحمد، وقد تقدم تفصيل ذلك في ترجمته[٢٣]. بالإضافة إلى أن هذا الحديث ليس موجوداً في "مصنف عبدالرزاق"، فهل هذه قرينة أنه ليس ممن كتابه، وإنما رواه من حفظه فوَهِم فيه؟ هذا الذي يظهر لي، لا سيما وقد أنكر عليه هذا الحديث أبو زرعة، وأبو حاتم، الله أعلم.

أما في المتن، فقد وقع فيه شيء من الاضطراب في حديث عبدالرزاق، فمرة ذكر فيه الترتيب: «عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ، فَعَلَى تَمَرَاتٍ...»، ثم ذكر الماء.

ومرة يذكره بالشك: «**أَفْطَرَ عَلَى تَمَرَاتٍ أَوْ رُطَبَاتٍ...**».

([٢٣]) ينظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٧٥٦).

ومرة يذكر اللبن بدل الرطب: «**يُفْطِرَ عَلَى لَبَنٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَتَمْرٍ...**». إلا أن ذكر اللبن أخطأ فيه الراوي عنه، وليس منه، وقد تقدم بيان ذلك.، فيبقى الأمر أن في ذكر "الرطب"، لم يتابع عليه عبدالرزاق، فهو مما تفرد به.

ثانياً: أن في الحديث غرابةً أو تفرداً أيضاً من جهة جعفر بن سليمان، فقد تفرد بهذا السياق عن ثابت البناني، وقد تقدم في كلام علي بن المديني أن جعفراً كان يكثر من رواية المناكير عن ثابت. وجعفر وإن كان صدوقاً في نفسه، لكنه لم يوصف بالحفظ، فتفرده عن سائر أصحاب ثابت بهذا الحديث فيه نكارة.

وكأن أبا عيسى الترمذي يشير إلى هذه العلة في هذا الخبر، حيث قال فيه كما في "الجامع": (حسن غريب)[٢٤]، وكذا البزار، وابن عدي كما تقدم في التخريج، وقال البغوي: (هذا حديث غريب)[٢٥]. كما أن المنذري أشار إلى هذا المعنى في "مختصره"، حيث قال: (وأخرجه الترمذي، وقال: حسن غريب، وقال أبو بكر البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان، وذكر ابن عَدِيٍّ أيضًا: أنه في أفراد جعفر عن ثابت)[٢٦].

أما متابعة عبدالواحد بن ثابت له، فقد قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٥٠): (عبد الواحد بن ثابت الباهلي، عن ثابت البناني، لا يتابع على حديثه). ثم ساق له حديثين؛ الأول: حديثه عن ثابت، عن أنس مرفوعاً: «**تسحروا ولو بجرعة من ماء**»، والثاني: حديثنا هذا، ثم قال عقبه: (وقد روى جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر على التمر. وروى جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عنه بأسانيد جياد أنه قال: «تسحروا فإن في السحور بركة». وفي السحور أسانيد ثابتة. وأما اللفظتان اللتان جاء بهما هذا الشيخ: «**ولو بجرعة من ماء**» أو «**شيء لم تمسه النار**»، فليس يتابعه عليهما ثقة)[٢٧].

قال ابن حجر: (وعبارة العقيلي: "لا يتابع عليهما" يعني الحديث المذكور وحديث: "الفطر على شيء لم تمسه النار")[٢٨].

ويفهم من كلام العقيلي أن عبدالواحد بن ثابت يتقوى حديثه بمتابعة جعفر بن سليمان له، لذا أقره على حديثه في ذكر "التمر" عند الإفطار، ورده في غيره فيما تفرد به.

---

(٢٤) قلت: سمعت شيخنا الفاضل عبدالله بن عبدالرحمن السعد في تعليقه على هذا الحديث في دروسه في "شرح جامع الترمذي"، قال: (إذا قال أبو عيسى: "حسن غريب"، إذاً فيه علة).

(٢٥) "شرح السنة" (٦/ ٢٦٦).

(٢٦) "مختصر سنن أبي داود" للمنذري (٢/ ٩٩).

(٢٧) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣/ ١٥٥): (رواه أبو يعلى، وفيه عبد الواحد بن ثابت، وهو ضعيف).

(٢٨) "لسان الميزان" (٤/ ٧٨).

كما أنه من جهة أخرى يمكن القول بأن عبدالواحد بن ثابت وافق في روايته جعفر بن سليمان في ذكر "التمر"، ولم يذكر فيه "الرطب"، مما يدل على أن جعفراً تفرد في ذكر "الرطب" وتقديمه على "التمر" في هذا الحديث، ولم يتابع عليه أحد من وجه صحيح كما سيأتي:

ثالثاً: أن الحديث جاء عن أنس من طرق أخرى، جاء عن حميد الطويل، وقتادة، وبريد بن أبي مريم، وغيرهم، ولم يثبت فيها لفظ "الرطب"، وإليك تخريج هذه الطرق:

١- حميد، عن أنس؛ واختلف عليه في متنه:

أخرجه **ابن أبي شيبة** في "مصنفه"، رقم (٩٧٨٩)، -ومن طريقه الفريابي في "الصيام" (ص: ٦٧)، رقم (٦٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦/ ٤٢٤)، رقم (٣٧٩٢)، وابن حبان في "صحيحه"، رقم (٣٥٠٤)، و(٣٥٠٥)-.

وابن خزيمة في "صحيحه"، رقم (٢٠٦٥) عن **محمد بن محرز**.

كلاهما (ابن أبي شيبة، ومحمد بن محرز)[٢٩] عن حسين الجعفي، عن زائدة، عن حميد، عن أنس قال: «**مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَطُّ صَلَّى صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يُفْطِرَ، وَلَوْ كَانَ عَلَى شَرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ**».

وإسناده صحيح. قال الهيثمي: (رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح)[٣٠]. لكن ليس فيه ذكر "الرطب"، ولا "التمر".

تابعه يحيى بن أيوب المصري، فخالفه في المتن:

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"، رقم (٢٠٦٥)، -ومن طريقه ابن حبان في "الثقات" (٩/ ١٩٤)-، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤/ ١٥٧)، رقم (٣٨٦١) من طريق زكريا بن يحيى بن أبان، حدثنا مسكين بن عبد الرحمن التميمي، حدثني يحيى بن أيوب، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا**

---

(٢٩) خالفهما محمد بن يحيى العدني: أخرجه أبو الفضل الزهري في "حديثه" (ص: ٣١٠)، رقم (٢٨٧) عن أحمد، نا محمد بن يحيى، نا حسين الجعفي، عن زائدة، عن أبان، عن أنس، قال: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب قط حتى يفطر، ولو على شربة ماء».

قلت: وهذا خطأ -إن لم يكن فيه تحريف أو خطأ مطبعي-، والصواب الأول، فأبو بكر بن أبي شيبة ثقة حافظ، وتابعه محمد بن محرز، فخالفهما محمد بن يحيى، وهو ابن أبى عمر العدنى؛ صدوق، وكان فيه غفلة. قال فيه ابن أبي حاتم: (سألت أبى عنه، فقال: كان رجلا صالحا، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثا موضوعا حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقا). وقال في "التقريب" (٦٣٩١): (صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة).

(٣٠) "مجمع الزوائد" (٣/ ١٥٥).

كَانَ صَائِمًا لَمْ يُصَلِّ حَتَّى نَأْتِيَهُ بِرُطَبٍ وَمَاءٍ، فَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ إِذَا كَانَ الرُّطَبُ، وَإِذَا كَانَ الشِّتَاءُ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى نَأْتِيَهُ بِتَمْرٍ وَمَاءٍ».

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن حميد الطويل إلا يحيى بن أيوب، ولا عن يحيى إلا مسكين بن عبد الرحمن، تفرد به: زكريا بن يحيى).

قلت: فيه مسكين بن عبد الرحمن التجيبي، مجهول، لم أقف على توثيق له، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: (من أهل مصر يروي عن يحيى أبن أيوب) ثم ذكر حديثه هذا. ولم يترجم له غيره، سوى الذهبي في "تاريخه"[٣١] -حسب ما وقفت عليه-.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه من لم أعرفه)[٣٢].

كما أن يحيى بن أيوب[٣٣] خالف زائدة في اللفظ، وقد وصفه أحمد بأنه (سيئ الحفظ). وزائدة بن قدامة[٣٤] أوثق منه، وعلى هذا فلا يصح بهذا السياق، والصحيح ما رواه زائدة بن قدامة، عن حميد به، كما تقدم، والله أعلم.

تنبيه: وقع عند ابن خزيمة في هذا الحديث بعد أن ساق رواية يحيى بن آدم، قال: (حدثنا محمد بن محرز، عن حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن حميد الطويل بهذا) فأحال بلفظ حديث يحيى بن أيوب، والصواب أن زائدة رواه بلفظ مختلف، كما تقدم عند ابن أبي شيبة، وغيره.

وجاء بنحو سياق حديث يحيى بن أيوب، من وجه آخر عن ابن جريج:

٢- ابن جريج، عن أنس؛

أخرجه الحارث في "مسنده" - زوائد (١/ ٤١٥)، رقم (٣٢٥)، فقال: حدثنا روح، ثنا ابن جريج قال: حُدِّثْتُ عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم «**لا يصلي في الصيف المغرب إذا كان صائما حتى آتيه برطب فيأكل ويشرب ثم يقوم فيصلي وإذا كان الشتاء فتمر فيأكل ويشرب ثم يقوم فيصلي**».

وهذا منكر، لا يصح، وذلك لأمرين:

الأول: أن إسناده منقطع، ابن جريج لم يلق أحداً من الصحابة، كما قاله ابن المديني[٣٥].

---

(٣١) انظر: "الثقات" لابن حبان (٩/ ١٩٤)، "تاريخ الإسلام" للذهبي (٥/ ٤٥٨).

(٣٢) "مجمع الزوائد" (٣/ ١٥٦).

(٣٣) هو: يحيى بن أيوب الغافقي المصري، أبو العباس. قال في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٦٢): (قال ابن عدي: وهو عندي صدوق. وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال أحمد: سيئ الحفظ. وقال ابن القطان الفاسي: هو ممن علمت حاله وأنه لا يحتج به. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب) اهـ. وقال ابن حجر في "التقريب" (٧٥١١): (صدوق، ربما أخطأ).

(٣٤) زائدة بن قدامة الثقفى، أبو الصلت الكوفى: ثقةٌ ثبتٌ، صاحب سنة. "التقريب" (١٩٨٢).

(٣٥) نقل عنه العلائي في "جامع التحصيل" (ص: ٢٢٩).

الثاني: أن ابن جريج إذا قال: "حُدثتُ"، أو "أُخبرتُ"، فهو منكر ومن أضعف حديثه.قال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: (إذا قال ابن جريج: "قال فلان"، "وقال فلان"، "وأُخْبرتُ" جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني"، "وسمعت"، فحسبك به). وفي رواية أخرى: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: (بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة. كان ابن جريج لا يبالى من أين يأخذها - يعنى قوله: أخبرتُ، وحُدثتُ عن فلان)[٣٦].

٣- قتادة، عن أنس؛

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"، رقم (٢٠٦٣)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٣/ ١٠٣٨)، رقم (٢٢٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٩٧)، رقم (١٥٧٧)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨/ ٣٣٥)، (٨٧٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤٠٢)، رقم (٨١٣٢) من طريق محمد بن عبد العزيز الرملي الواسطي، حدثنا **شعيب بن إسحاق**[٣٧].

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا شعيب، تفرد به: محمد بن عبد العزيز).

وأخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٤٧٢)، والبزار في "مسنده" (١٣/ ٤١٠)، رقم (٧١٢٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥/ ٤٠٥)، رقم (٣٦١٦) من طريق محمد بن جعفر الوركاني.

وابن خزيمة في "صحيحه"، رقم (٢٠٦٣) حدثنا موسى بن سهل الرملي، حدثنا محمد بن عبد العزيز.

كلاهما (محمد بن جعفر الوركاني، ومحمد بن عبدالعزيز) عن **القاسم بن غصن**[٣٨]. كلاهما (شعيب بن إسحاق، والقاسم بن غصن)[٣٩] عن سعيد بن أبي عروبة،

([٣٦]) انظر: "تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٤٨)، "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٥٩).

([٣٧]) هو: شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشالأموى. ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبى عروبة بأخرة. "التقريب" (٢٧٩٣).

([٣٨]) قال فيه أحمد: (حدث بأحاديث مناكير). وقال أبو حاتم: (ضعيف). وقال ابن حبان: (يروي المناكير عن المشاهير). انظر: "ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٧٧).

([٣٩]) وقع عند ابن الأعرابي في "معجمه" (١/ ٣٣١)، رقم (٦٣٧) - نا الصاغاني، نا محمد بن جعفر أبو عمران الوركاني، نا القاسم بن غصن، نا شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: «ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب قط وهو صائم حتى يفطر، ولو على شربة من الماء». قلت: وهذا خطأ، والصواب عن سعيد، وليس عن شعبة، كما في بقية المصادر، ويؤيده: ما قاله الطبراني كما سبق في كونه لم يروه عن قتادة إلا سعيد؛ وما قاله البزار في كونه لم يأت عن القاسم بن غصن إلا من هذا الوجه، يعني عن سعيد، والله أعلم.

عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن النبي صلى الله عليه وسلم "كَانَ لَا يُصَلِّي الْمَغْرِبَ حَتَّى يُفْطِرَ، وَلَوْ كَانَ شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ".
قال ابن خزيمة: (قال موسى بن سهل: أصله كوفي - يعني القاسم بن غصن - روى عنه وكيع، وسليمان بن حيان).
وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذ الإسناد والقاسم بن الغصن ليس بالقوي في الحديث وإنما يكتب من حديثه ما لا يحفظ عن غيره).
والحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم، لكن فيه علة، وهي أن شعيب بن إسحاق وإن كان ثقة، إلا أن سماعه من سعيد بن أبي عروبة بأخرة، وتابعه القاسم بن غصن، وهو ضعيف كما تقدم، لكن لفظه قريب من حديث حميد، فيشهد له، ويدل على أن الحديث محفوظ، والله أعلم.

٤- بريد بن أبي مريم، عن أنس؛

أخرج النسائي في "السنن الكبرى"، رقم (٣٣٠٤)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/ ٣٤٨)، رقم (٥٥١٧)، وابن الغطريف الجرجاني في "جزء" له (ص: ٩٦)، رقم (٥٣) من طريق يحيى بن آدم قال: حدثنا يزيد بن عبد العزيز، عن رقبة، عن بريد بن أبي مريم، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان «**يبدأ إذا أفطر بالتمر**».
قال النسائي: (هذا الحديث رواه شعبة، عن بريد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وشعبة أحفظ ممن روى هذا الحديث).
وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن رقبة إلا يزيد بن عبد العزيز، تفرد به: يحيى بن آدم).

وهذا فيه علة، وهي المخالفة لرواية شعبة في رفعه، فقد رواه شعبة مرسلاً كما أشار إليه النسائي، ولم أقف عليه مسنداً، لكن يتقوى بما تقدم. وهذه العلة قد تكون من يحيى بن آدم، أو من يزيد بن عبدالعزيز.

والخلاصة أن الحديث بهذه المتابعات صحيح، لكن من غير سياق الذي ذكره عبدالرزاق، عن جعفر بن سليمان، في ذكر "الرطب" فهو غير محفوظ، تفرد به جعفر، عن ثابت البناني، ولم يتابع عليه أحد[٤٠]، كما تقدم.

---

(٤٠) جاء ذكر "الرطب" عن جابر رضي الله عنه من طريقين؛ **الأولى**: أخرج عبد بن حميد في "مسنده" – المنتخب (٢/ ٢٠٢)، رقم (١١٤٢) عن عبد الملك بن عمرو، ثنا زمعة بن صالح، عن محمد بن أبي سليمان، عن بعض أهل جابر بن عبد الله، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ، وَأَبْنَائِهَا، وَأَبْنَاءِ أَبْنَائِهَا، وَحَشَمِهَا". قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا كَانَ الرُّطَبُ لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا عَلَى الرُّطَبِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الرُّطَبُ لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا عَلَى التمر". قال محققه الشيخ مصطفى العدوي: (سنده ضعيف: فيه زمعة بن صالح: ضعيف، وجهالة بعض أهل جابر، ومحمد بن أبي

ويشهد له حديث سلمان بن عامر الضبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا، فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّ المَاءَ طَهُورٌ**»[٤١].

وهو حديث صحيح، صححه جمع من الأئمة، كأبي حاتم، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم[٤٢]، والله أعلم.

سليمان الذي يبدو لي أنه محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزرمي نسب إلى جده، وهو ضعيف). قلت: وضعفه البوصيري (٤/ ٢٦٥)؛ لجهالة بعض رواته. انظر: "المطالب العالية" (٦/ ٦٣).

الثانية: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٤٦) من طريق سليمان بن عمر. وأبو بكر الشافعي في "الفوائد" (٢/ ٧١٤)، رقم (٩٨٣)، -ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٥٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ٢٤٦)- من طريق الحكم بن موسى. كلاهما (سليمان، والحكم) عن محمد بن سلمة الحراني، عن الفزاري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعْجِبُهُ أَنْ يُفْطِرَ عَلَى الرُّطَبِ مَا دَامَ الرُّطَبُ، وَعَلَى التَّمْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ رُطَبٌ، وَيَخْتِمَ بِهِنَّ، وَيَجْعَلَهُنَّ وِتْرًا: ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا".

قلت: الحديث من كلا الطريقين ليس بمحفوظ، ولا يصلح للمتابعة؛ لأن إسناده ضعيف جداً، والمدار فيه على الفزاري، وهو: محمد بن عبيد الله العرزمي، وقد رواه من وجهين، مرة عن بعض أهل جابر، عن جابر، ومرة عن محمد بن المنكدر عن جابر، كما تقدم، وهو متروك الحديث. قال أحمد بن حنبل: (ترك الناس حديثه). وقال ابن معين: (لا يكتب حديثه). وقال النسائي، والفلاس: (متروك). انظر: "الكامل في ضعفاء الرجال" (٧/ ٢٤٥)، "ميزان الاعتدال" (٣/ ٦٣٥). وقال ابن عدي: (ومحمد بن سلمة الحراني في عامة ما يروى عن محمد بن عبيد الله العرزمي يقول "عن الفزاري"، فيكنى عنه، ولا يسميه يضعفه وأحيانا يسميه وينسبه). وقال أيضاً: (وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي رواها محمد بن سلمة، عن العرزمي وسماه، غير محفوظة بهذه الأسانيد). "الكامل" (٧/ ٢٤٧).

وقال الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (٤/ ٢٣٤): (وهذا سند ضعيف جدا، وعلته الفزاري هذا، واسمه محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو متروك، كما في "التقريب"...).

(٤١) أخرجه أحمد في "مسنده"، رقم (١٦٢٢٥)، والدارمي في "سننه"، رقم (١٧٤٣)، وأبو داود في "سننه"، رقم (٢٣٥٥)، والترمذي في "جامعه"، رقم (٦٩٥)، والنسائي في "السنن الكبرى"، رقم (٣٣٠٥)، وابن ماجه في "سننه"، رقم (١٦٩٩)، وابن خزيمة في "صحيحه"، رقم (٢٠٦٧)، وابن حبان في "صحيحه"، رقم (٣٥١٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٩٧)، رقم (١٥٧٥)، وغيرهم من طرق حفصة بنت سيرين، عن الرباب أم الرائح بنت صليع، عن عمها سلمان بن عامر به.

(٤٢) انظر: "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٨)، قال الترمذي في موضعه السابق: (حسن صحيح)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح على شرط مسلم)

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث، فإني أحمد الله تعالى على ما يسر لي إتمامه، وقد ظهر لي من خلال هذا البحث النتائج الآتية:

١- تبين مما سبق أن هذا الحديث له أصل عن أنس، وقد جاء عنه من طرق عدة، كما سبق.

٢- أن لفظة "الرطب" فيه غير محفوظ، وكذا الترتيب المذكور في أفضلية الإفطار على الرطب، فالتمر، ثم الماء.

٣- أن اللفظ المذكور تفرد به جعفر بن سليمان عن سائر أصحاب ثابت البناني، وعنه عبدالرزاق.

٤- أنه قد أنكر هذا الحديث جمع من الأئمة كأبي حاتم، وأبو زرعة، كما أن الترمذي حكم عليه بالغرابة، وكذلك البزار.

٥- أن المحفوظ فيه ذكر التمر والماء، وقد جاء ما يشهد له من حديث سلمان بن عامر رضي الله عنه، كما تقدم ذكره.

٦- تبين مما سبق أنه ليس من السنة تقديم الرطب على غيره عند الإفطار، لعدم ثبوت ذلك، فالصحيح فيه العموم والرطب كسائر أنواع التمر.

٧- وعليه فالسنة عند الإفطار أن يفطر على التمر[٤٣]، والرطب داخل في التمر، وقد جرت العادة أنه إذا وجد الرطب والتمر فإنه يبدأ بالرطب، ولا فرق بينه وبين الرطب من حيث الأفضلية، فله أن يفطر على الرطب، وله أن يفطر على التمر، فإن لم يجد التمر فعلى الماء، وهو أصح ما جاء في حديث أنس، ولحديث سلمان بن عامر المتقدم، والله أعلم.

أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به والمسلمين،والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادروالمراجع :

– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

([٤٣]) وهو مذهب الشافعية، وكثير من الحنابلة، فقد نص الشيرازي في "المهذب" على استحباب الإفطار على التمر، وقال النووي في شرحه: (يستحب أن يفطر على تمر فإن لم يجد فعلى الماء ولا يخلل بينهما هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ونص عليه في حرملة ودليله حديث سلمان السابق...) اهـ من "المجموع شرح المهذب" (٦/ ٣٦٢). وقال في متن "المقنع": (وأن يفطر على التمر، فإن لم يجد فعلى الماء). علق عليه المرداوي في "الإنصاف" (٣/ ٣٣١) بقوله: (هكذا قال كثير من الأصحاب).

– الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
– إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليجالبكجري المصري، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
– الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (المطبوع مع المقنع والشرح الكبير)، علي بن سليمان المَرْداوي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعةالأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
– تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
– تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفى، دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
– التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري،ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، إشراف: محمد عبد المعيد خان.
– تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
– تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٨٠.
– تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، أبو زرعة، ابن العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض.
– تقريب التهذيب، (مع عدة كتب زيادات) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتناء: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، الطبعة: الرابعة، بدون سنة نشر.
– تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ط: دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
– تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ه - ١٩٨٠م.
– الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، البُستي، ط: وزارة المعارف للحكومة الهندية، إشراف: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
– جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ه- ١٩٨٦م.

– الجامع الكبير (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
– الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
– جزء الألف دينار، أحمد بن جعفر القطيعي.تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
– جزء ابن غطريف، محمد بن أحمد الغِطْريفي الجرجاني، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه– ١٩٩٧م.
– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
– سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدينالألباني، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
– سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
– سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
– سنن الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
– السنن الصغير، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
– السنن الكبرى، أحمد بن شعيب بن علي النسائي،تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
– السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقق: محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ه.
– شرح السنة، محيي السنة، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
– شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي،

تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد،الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٣٤ه- ٢٠١٣م.
- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن عليالبيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، مع الدار السلفية بالهند، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان التميميالبُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ه- ١٩٩٣م.
- صحيحُ ابن خُزَيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الصيام، جعفر بن محمد بن الحسن الفِرْيابِي، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ه.
- الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- علل الحديث، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف: د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه - ١٩٩٧م.
- كتاب الفوائد (الغيلانيات)، محمد بن عبد الله البغدادي، أبو بكر الشافعي، تحقيق: حلمي كامل، وأسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- المجموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي،والمطيعي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
- مستخرج الطوسي على جامع الترمذي - مختصر الأحكام ، الحسن بن علي الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة،

الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
– المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
– المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.
– مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
– مسند البزار، أحمد بن عمرو العتكي المعروف بـ البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
– مسند الدارمي (سنن الدارمي)، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
– مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
– المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،، إشراف: د. سعد الشثري، دار العاصمة، ودار الغيث، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
– معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
– المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر، بدون دار نشر.
– المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، عدد الأجزاء: ١٠.
– المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد الحميد بن حميد الكَسّي، تحقيق:مصطفى العدوي، دار بلنسية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
– موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل، دار عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ

- ١٩٦٣م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر الزاوى، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.